اليمن وخيار الدولة الاتحادية الفيدرالية

أ.د/ عمر عثمان سعيد العمودي

أنا متفائل وعلى ثقة كبيرة في أن أغلبية الشعب اليمني متمسك بخيار اليمن الواحد وأنها لن تخلى عن ذلك، والوحدة التي قامت لتبنى، ولكن على أساس وركائز قوية ومتينة، تحفظ حقوق وحريات جميع أبناء البلاد بعيداً عن الاستغلال والاستبداد والظلم والتسلط من أي جهة كانت؛ سلالية أو عائلية أو قبلية أو مذهبية؛ فالدولة هي للجميع والمصالح العليا للدولة هي مصالح الشعب بكل فئاته وطوائفه

خيار الدولة الاتحادية الفيدرالية للعمق الجديد هو من الناحية الموضوعية والواقعية الأنسب والأفضل –من وجهة نظري– حفاظاً على بقاء اليمن الواحد والوحدة اليمنية وعلى أساس ديمقراطي ودولة مدنية عصرية عمادها العدل والمساواة والمواطنة الواحدة وحكم وسيادة النظام والقانون بعيداً عن أخطاء العقدين الماضيين وتجربة الدولة الموحدة البسيطة وما شابها من سلبيات أسهمت بقدر كبير في وصولنا إلى ما نحن فيه من أوضاع متأزمة على كافة أوجه ومناحي حياتنا الحالية وأسهم في الخروج السريع إلى بر الأمان إلى يمن مشرق ومزدهر وجديد لكل أبنائه.

الدولة الاتحادية الفيدرالية هي الأكثر قرباً وارتباطا بالمشاركة العامة وعلى أوسع نطاق وفيها يتحول التنوع الجغرافي والفكري والأدبي والفني وممارسة كافة الحقوق والحريات للمواطنين من مختلف الفئات إلى قوة بناء وتنمية إيجابية للجميع، وفيها -ومن خلال مشاركة المواطنين في عملية تسيير مختلف شؤون البلاد وبالذات في عملية صنع القرار العام في كل مؤسسة- يتم الحفاظ على موارد وثروات البلاد والعمل الدائم على تطويرها وإصلاح ركائزها وأبعادها قانونياً وعملاً بعيداً عن أيدي وعقول وفكر العابثين من داخل الحكم وخارجه، لأن ما هو للدولة وللشعب يجب حمايته للدولة وللشعب من كل الأطياف والألوان، وفي الفيدرالية تكثر وتتعدد صور التوازنات وتتحدد الصلاحيات والاختصاصات فما هو للدولة الاتحادية ينص عليه في دستورها وما هو للولايات أو الأقاليم يسطر ويثبت في دساتيرها ويعطى لكل ذي حق حقه، وعند حدوث بعض التداخلات أو التضارب في الاختصاصات، فهناك مؤسسة عليا أو أكثر من مؤسسة تبت فيها وأحكامها نافذة على الجميع والنظام والقانون هو سيد الجميع.

اليمن الجديد والمجيد

ماذا يريد له المخلصون من أبنائه؟ وكيف يمكن الوصول إلى الآمال والتطلعات المرجوة والمشروعة؟ كيف تتحقق ومسؤولية من؟ وعن طريق من؟ ماذا نقول؟ وماذا يمكن أن يُقال في هذا المجال؟

أنا متفائل وعلى ثقة كبيرة في أن أغلبية الشعب اليمني متمسك بخيار اليمن الواحد وأنها لن تخلى عن ذلك، والوحدة التي قامت لتبنى، ولكن على أساس وركائز قوية ومتينة، تحفظ حقوق وحريات جميع أبناء البلاد بعيداً عن الاستغلال والاستبداد والظلم والتسلط من أي جهة كانت؛ سلالية أو عائلية أو قبلية أو مذهبية؛ فالدولة هي للجميع والمصالح العليا للدولة هي مصالح الشعب بكل فئاته وطوائفه، لدينا أمنيات وآمال وطموحات كثيرة ليمن الخير والبركات يمن الإيمان والحكمة، اليمن الواحد يمن العزة والقوة والشموخ والازدهار، ومحصلتها المختصرة هي:

أ- صدور مخرجات الحوار اليمني الوطني العام والشامل بإجماع -أو على الأقل بالأغلبية العظمى من أطرافه المشاركة- وأن تكون هذه المخرجات في صورة عقد اجتماعي وسياسي جديد وميثاق عام جديد يحدد لليمن ركائز الحياة السياسية والاجتماعية لعقود عديدة قادمة، ويبنى على أساس ذلك إعداد مشروع الدستور اليمني الديمقراطي الجديد الذي يجب بعد اعتماد الشعب له أن تجرى الانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية، وهذا هو المدخل السليم لإقامة الدولة المدنية، دولة المؤسسات والنظام والقانون، ونقترح أن يعقد مؤتمر قومي ختامي احتفالي للتصديق على هذه المخرجات والتوقيع عليها من أغلبية رموز الشعب اليمني ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية من الذين أعدوا الميثاق ومن الذين يباركون على المنجز والانجاز الوطني العام والشامل.

ب- الدولة الاتحادية الفيدرالية: وتأخذ بها الكثير من دول العالم وخصائصها وركائزها وتوازناتها الدستورية والسياسية النظرية والتطبيقية معروفة ونجاحها متفاوت من دولة لأخرى بحسب نضوج ووعي وديمقراطية كل دولة على مستوى الحكام والمحكومين وصدق ممارساتهم وسلوكياتهم في عملية المشاركة في الحراك السياسي والاجتماعي والإداري، والأمثلة كثيرة على مدى النجاح وعلى مدى التعثر والضعف، فالاتحاد السوفيتي السابق، وقبل انهياره عام 1991م كان من الناحية النظرية والدستورية متقدماً، ولكنه من الناحية العملية كان متخلفاً لأن قادة الحزب الشيوعي الشمولي المتسلط أداروا الدولة، حوالي سبعة عقود، وكأنها دولة موحدة بسيطة شديدة المركزية وشديدة الجمود والبيروقراطية، وكان ذلك أحد أسباب انهيار تلك الدولة المترامية الأطراف، والنموذج الآخر للدولة الاتحادية الفيدرالية هو الولايات المتحدة الأميركية، فقد قام نجاحها العملي على حسن إدارة التنوع الفكري والثقافي والفني والتراثي والمصلحي على أساس الديمقراطية والمرونة والتسامح والثقة في قدرات المواطنين ومبادراتهم مع الالتزام بحقوقهم الدستورية والقانونية ومع خضوع الجميع للنظام والقانون وسيادة مبدأ الدولة المدنية وحكم المؤسسات لا حكم الأفراد ونوازعهم السياسية والحزبية والمصلحية والشخصية، ويمكن لليمن أن تعود للتجارب الناجحة وتأخذ ما فيه مصلحتها من إيجابيات وان تضيف ما تشاء من ركائز وضمانات بما يناسب هويتها وخصوصيتها، ولدى اليمن ما يكفي وزيارة من علماء وخبراء وفقهاء القانون والسياسة والاجتماع والاقتصاد، ويمكن الاستعانة بالمزيد عند الحاجة من خبراء وعلماء الدول الصديقة ومن جهود المحبين للعمق ووحدتها واستقرارها وأمنها وازدهارها.

ج- النظام السياسي الملائم لشكل الحكم في اليمن وهذه مسألة ميسرة إذا صدقت وحسنت نيات قادة وأبناء اليمن تجاه بلادهم وتقدمها وعزتها وازدهارها لمصلحة كل أبنائها فأشهر النظم السياسية المحورية والعصرية المطبقة في أكثر دول العالم وفقاً لقاعدة أو معيار صنع القرارات المعروف أيضاً بقاعدة أو معيار العلاقة بين السلطات العامة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويرتبط بهذا النوع من أنواع الحكم الديمقراطي العصري والمعاصر ثلاثة أنواع من الحكم المعروفة، وهي: النظام الرئاسي القائم على الفصل النظري التام بين السلطات مع تكافؤ وتساوي السلطات العامة الثلاث حماية للحقوق والحريات والنظام البرلماني وهو يقوم على الفصل المرن بين السلطات مع التساوي والتكافؤ بينها ولكل سلطة اختصاصها ووسائل الدفاع عن وجودها والنوع الثالث هو نظام الجمعية النيابية، ويعرف أيضاً بالنظام المجلسي وهو يقوم على أولوية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية أي تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية وفيه انحياز أكبر لسلطة وسيادة الشعب، ثم النظام المختلط الرئاسي البرلماني ويعرف أحياناً بالنظام الهجين وخصائص كل هذه النظم وقواعدها التفصيلية محددة في مؤلفات علماء السياسة والقانون الدستوري، وقدمت لمؤتمر الحوار اليمني الوطني الشامل ويعرفها المشاركون فيه، وهذه النظم السياسية ناجحة في دول وفاشلة أو متعثرة في دول أخرى، فالنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية هو النموذج الناجح لهذا النوع من الحكم، وهي مهد هذا النظام والنظام البرلماني مهد ظهوره ونشأته ونجاحه الأول هي بريطانيا ويطبّق في دول عديدة أخرى بدرجات، ومن نماذجه الناجحة خارج أوروبا، اليابان والهند، وهو يعاني من التعثر في دول كثيرة مثل: باكستان والعراق وغيرها، ونموذج النظام المجلسي (حكومة الجمعية النيابية) فهو دولة الاتجاه السويسري وليس له تطبيقات تُذكر في دول أخرى في وقتنا الحاضر ولنا نموذج النظام المختلط الرئاسي البرلماني الناجح فهو في فرنسا وهي مهد ظهوره الحقيقي منذ قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958م في عهد ديجول، وهذا النوع يزاوج بين القواعد الرئاسية والقواعد البرلمانية في إعطاء أهمية أكبر للجانب الرئاسي وله تطبيقات كثيرة في دول العالم الثالث وتأخذ به دول عربية عديدة ونجاحه خارج فرنسا لايزال في طور البناء بين التعثر والضعف والسبب عندنا يعود إلى عدم الالتزام بقواعده وعلى أساس ديمقراطي وليس كما يردد أحياناً من نسبة الفشل إلى اختلاف الهويات والخصوصيات، ونقترح لبلادنا في الفترة القادمة النظام البرلماني فهو يتوافق، كما نرى للتنوع وإدارة التنوع على أساس ديمقراطي من مشاركة وانتخابات حرة ونزيهة ومن تعددية سياسية وحزبية وتداول سلمي ودوري للسلطة والحكم.

د- الدستور اليمني القادم والمطلوب: ويجب أن تستمد أكثر مواده وأحكامه من الوثيقة النهائية العامة لمؤتمر الحوار الشامل ومخرجاته المعبرة عن كل أطياف المجتمع ومصالح أبنائه العامة، ويجب أن يؤسس القواعد للدولة المدنية الديمقراطية دولة المؤسسات والنظام والقانون والتنمية المتوازنة الشاملة المستدامة التطور والتقدم.

ونرى أن يكون الدستور التام بين الجمود والمرونة، أي أن يكون بخصوص مواد عامة محددة جامداً في مسألة إجراءات تعديلها مثل المدة المحددة في رئاسة الدولة والمناصب العامة المهمة في الدولة لفتح مجال التجديد للقدرات والخبرات، وأما الأمور المتعلقة بالمتغيرات والمسائلة الثانوية والإجرائية فيجب أن تتسم بالمرونة إلى أقصى مدى لمواكبة التطور المتسارع في كل أوجه وميادين الحياة.

هـ- موضوع الاتحاد الكونفيدرالي التعاهدي، فهذا الموضوع يجب استبعاده حفاظاً على اليمن الواحد والهوية الواحدة والسيادة الواحدة، وإذا كانت فكرة الأقاليم من إقليمين أو ثلاثة أو خمسة أو سبعة على أساس اتحاد فيدرالي فهي مقبولة لأنها توفر المزيد من التوازن والاستقرار وحماية الثروات العامة ولكن المرفوض هو فكرة الأقاليم على أساس تعاهدي كونفيدرالي مثل جامعة الدول العربية خيال الظل الشكلي، فهذا النوع من الاتحادات إذا أخذت به اليمن فكل يمني وحدوي يرفضه لأنه إذا حدث -لاسمح الله- فسيكون عبارة عن إعلان سلمي مهذّب لإنهاء وتصفية اليمن الواحد، وعندنا إن إصلاح أخطاء ومظالم الفترة السابقة أسهل من ظهور عدة دول غير مستقرة في علاقاتها وفي نظمها السياسية الوطيدة وصراع قادتها على الحكم والسلطة والقوة، ولا أحد يمكن له أن يضمن حقوق المواطنين البسطاء وهم الأقلية في الحرية والعدالة والمعيشة والخدمات الكريمة والعصرية.

و- ولا أعرف لماذا لم يبحث في مؤتمر الحوار خيار تحويل محافظات اليمن القائمة إلى ولايات، وعلى أن تكون العاصمة صنعاء أم الحواضر اليمنية لا مقراً للحكومة الاتحادية المركزية، وعلى أن يتم تطهيرها من كل القوى المحلية والقبلية، وعلى أن يتم نقل كل المعسكرات للمؤسسة العسكرية إلى خارج قلب العاصمة ويمكن الاستفادة من نماذج الدول الفيدرالية الناجحة والعاصمة وكل أجهزتها الأمنية والإدارية هي لكل اليمنيين وفي خدمة أمن واستقرار اليمن كلها.

ز- المحافظة على موارد وثروات المن المختلفة في السيول والبحار والسواحل والهضاب والجبال لكل أبناء اليمن ويجب إقامة وإنشاء المؤسسات القومية المتوازنة القادرة على تتبع كل مواردها وإيراداتها، والتأكد من سلامة إنفاقها لخدمة المجتمع اليمني ومصالح أبنائه كافة، ويجب أن تكون المعلومات المرتبطة بالمؤسسات العامة متاحة للجهات الرسمية المعنية ولمؤسسات المجتمع المدني على أساس الشفافية وحق الحصول على المعلومات المرتبطة بحياة وأمن المواطنين وعلى أساس سليم ينظمه القانون والقواعد واللوائح الشرعية.

ح- الأخذ بمبدأ حرية الإعلام بكل وسائله القديمة والحديثة التفكيرية والإلكترونية ويمنع الاحتكار في هذا المجال على أساس رسمي أو غير رسمي وعلى أن تلتزم أجهزة الإعلام والقائمون عليها بمصالح وأهداف الوطن العليا، وعلى أن يكون القانون والقضاء هو الحارس الموضوعي والمعاقب الموضوعي عند الضرورة وبحسب النظام والقانون سيد الجميع.

ط- إن مشاكل ومعضلات أوضاع اليمن المتأزمة في كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، لا أحد يعرف كيف يمكن للدولة اليمنية أن تجتاز هذه المشاكل في ظل ظروفها المالية والاقتصادية والأمنية الضعيفة، والحق أن اليمن قادرة على تجاوز كل هذه المعوقات إذا توافق وتكاتف وتضامن أبناؤها في سبيل النهوض بها وإعادة بنائها من جديد لمصلحة الجميع وعلى أساس العدل والإنصاف والمساواة والمواطنة الواحدة.

ي- إن نموذج الانتقال السلمي التوافقي الذي أخذت به اليمن وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وبموجب مباركة ومساندة المجتمع الدولي وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي (2015م و2024) هذا النموذج يوشك حالياً على الخروج باليمن وشعبها العريق والمجيد إلى بر الأمان وعلى طريق التنمية الشاملة والمستدامة والتقدم والازدهار، وكل يمني وحدوي ومحب لليمن ولكل من يحب اليمن واستقرارها من خارج اليمن يتطلع أن يرى النموذج اليمن متجسداً على أرض الواقع لكي يبرهن فيه أهل اليمن يمن الإيمان والحكمة اليمانية، ولكي ينظر إليهم الغير بتقدير واحترام كبيرين يرقى إلى مستوى الإعجاب والمحاكاة في السلام الاجتماعي والديمقراطية السلمية وهم أهل لذلك وخاصة أنهم أول شعب في تاريخ الشرق يأخذ بالديمقراطية قولاً وعملاً، كما جاء هذا في قصة الملكة بلقيس مع النبي سليمان –عليه السلام- المعروفة للجميع والتي خُلدت في القرآن الكريم. ومما جاء على لسان بلقيس وهي تخاطب قادة ورموز شعبها قوله تعالى: «قالت ياأيها الملأ أفتوني في أمري ما كنتُ قاطعة أمراً حتى تشهدون» (سورة النمل: 32).

•جامعة صنعاء

طمر النفايات والسموم الخطرة

أحمد سعيد شماخ

لقد كان الاتجاه السائد في الماضي أن يتم التخلص من هذه النفايات الخطرة بالطمر والتخزين السطحي أو عبر الحقن في الآبار العميقة.. غير أنه وبعد مرور فترة من الزمن تبين أن ذلك كان خطرا مؤجلا وأن كل مواقع الطمر قد تحولت إلى ينابيع لأضرار هائلة لا تحصى على البشر والبيئة معا

مع تزايد الاتهامات الموجهة للصناعة بأنها وراء التلوث الذي تتعرض له البيئة والبشرية على مستوى البلدان النامية والفقيرة وعلى مستوى العالم أجمع، فالمخلفات الصناعية صارت اليوم أمرا وواقعا حتميا لا مفر منه وعلى ضوء ذلك فقد ظهرت إلى السطح كثير من الدول ومن المنظمات والمؤسسات والمراكز الدولية تبحث عن حلول جذرية عاجلة توقف الآثار المدمرة على صحة الإنسان والبيئة جراء تلك الاضرار الناجمة عن المخلفات الصناعية وغير الصناعية التي أضحت اليوم من أكبر القضايا التي تعانيها البشرية والأمثلة على ذلك كثيرة، ووفقا لدراسات فإن الدول الصناعية تستهلك ما مقداره أكثر من ثلثي صلب العالم وأكثر من إنتاج الالمنيوم العالمي والحال نفسه بالنسبة لمعادن النحاس والرصاص والنيكل والقصدير والزنك والطاقة وغيرها .

ومنذ العام 1950م وحتى العام الجاري 2013م استهلك العالم من السلع والخدمات مايعادل ما استخدمه البشر منذ فجر التاريخ فعلى سبيل المثال استغل العالم منذ العام 1940م مناجم كوكب الأرض بصورة تعادل ما عرفته البشرية من نشاط تعديني لأكثر من 1000عام والحال أن سلوك الهدر الذي أدمنت عليه الدول الصناعية هو الذي وضعها لأن تكون هي المتهم الأول وراء تسرب قسم كبير من تلك المخلفات الصناعية إلى الدول الفقيرة وخصوصا منها السلع المصاحبة لعمليات التغليف والتعبئة والسلع المنتهية والمقلدة وقريبة الانتهاء والسلع المستخدمة لمرة واحدة ثم تهدر والامثلة على ذلك كثيرة ولا تحصى ويكفي أن نعرف أن في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تبلغ كلفة التغليف أكثر من 250$ للشخص الواحد سنويا وتتراوح كمية المهملات الامريكية من مكينات الحلاقة بنحو 180 مليون ماكينة وكميات أخرى هائلة من مخلفات الالمنيوم التي تكفي لبناء هياكل عدد 7000 طائرة ضخمة سنويا، بينما تزن مخلفات التعبئة والتغليف في بريطانيا بنحو أكثر من 9 ملايين طن سنويا ومن مخلفات اليابانيين التي تصل إلى نحو أكثر من 35 مليون آلة تصوير سنويا وهذه هي احدى نتاج تطور الصناعات في العالم فضلا عن الإسراف البشري الناتج عن الاستهلاك الصناعي، وهناك تعريفات كثيرة للنفايات وكل له تعريفه للنفايات يحاول فيه نفي وتبرئة نفسه عن تلك التهم ولا مجال هنا لسرد تلك التعاريف وإنما سوف أكتفي هنا بتعريف منظمة الصحة العالمية (1980م) التي عرفت النفايات بأنها كل المخلفات الناجمة عن نشاط بشري يلحق الضرر بالصحة العامة وبالبيئة بشكل مباشر وغير مباشر وبحسب تعريف منظمة الصحة العالمية أيضا فإن النفايات الخطرة هي التي تتكون من مواد كيميائية وتشمل المذيبات ومواد الطلاء والمعادن الثقيلة والأحماض والنفايات الطبية، ويكفي أن نعلم هنا أن الإنتاج العالمي من النفايات الخطرة قد بلغ إلى نحو أكثر من 400 مليون طن سنويا، تنتج الولايات المتحدة الأمريكية منه نحو 60% وباقي هذه النفايات تتوزعها كل من دول الاتحاد الاوروبي وكل من الصين والهند وماليزيا وتايلاند وسنغافورا وكوريا وغيرها .

لقد كان الاتجاه السائد في الماضي أن يتم التخلص من هذه النفايات الخطرة بالطمر والتخزين السطحي أو عبر الحقن في الآبار العميقة.. غير أنه وبعد مرور فترة من الزمن تبين أن ذلك كان خطرا مؤجلا وأن كل مواقع الطمر قد تحولت إلى ينابيع لأضرار هائلة لا تحصى على البشر والبيئة معا حيث تبين ذلك الخطر المؤجل في ولاية مونتانا الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي عندما بدأت تظهر للعيان أمراض لافتة للنظر، عدد كبير منها لم تكن مألوفة ومنتشرة سابقا في الولاية مثل الأمراض السرطانية كسرطان الجلد والأمراض الرئوية والمعوية وغيرها وعند البحث عن أسباب هذه الأمراض تبين أن مجمع كلارك فوك للتعدين الواقع في اطار الولاية والذي يعد أكبر مجمع لطمر النفايات الخطرة هو السبب في تلك الكارثة في انتشار الأمراض، وبعد مرور عقود من الزمن من انشاء هذا المجمع تبين أن نفايات صهر الحديد والنحاس قد تراكمت إلى حدود خطرة وبدأت بتلويث المياه الجوفية والمياه المتسربة ون المواد العضوية السامة بقيت في نفس موقع الطمر منذ عقود وكان لهذا الاكتشاف صداه الكبير على مستوى الولايات المتحدة والعالم أجمع والذي على إثره اكتشف مباشرة أن هناك أكثر من 1200 موقع طمر للنفايات تقترب في خطورتها من موقع كلارك فوك في ولاية مونتانا بالولايات المتحدة الأمريكية وفي عام 1990م حددت وكالة الولايات المتحدة الأمريكية لحماية البيئة 3200 موقع في قائمتها المصدرة بالمواقع المحتملة الخطورة ومنذ ذلك التاريخ انطلق القلق العالمي حول الاخطار الناجمة عن النفايات الخطرة واكتشف على إثره العديد من المطامر والنفايات الخطرة في العديد من دول العالم مثل هولندا والدنمارك وألمانيا وغيرها وكان لابد من السعي إلى معالجة هذه المواقع لكن في الواقع العلمي تبين صعوبة معالجتها بسبب ارتفاع تكاليف الاجراءات العلاجية والتي أشارت التقديرات إلى أنه يلزم نحو أكثر من 30 بليون دولار للعمليات العلاجية في ألمانيا ونحو 6 بلايين دولار في هولندا و100 بليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تم علاج بعض هذه المطامر والبعض الآخر منه تعد حتى اليوم أخطار متفجرة ومؤجلة إلى حين وهناك طريقة أخرى للتخلص من تلك النفايات الخطرة تتبعها الدول الصناعية بإلقاء النفايات في البحار غير أن هذه الطريقة تبين أنها أيضا تؤدي إلى إنهاك البحار وإلى إلحاق الضرر الكبير بصحة الإنسان والبيئة البحرية على حد سواء وخير دليل على ذلك هو انتشار مرض السيناساتا في اليابان في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إذ أدت عملية صرف المجاري في البحر من أحد المصانع الكيميائية إلى تلوث الأسماك بواسطة الزئبق وعند تناول السكان المحليون لهذه الأسماك في مدينة مينا ماتا بجزيرة كيوشو أصيب آلاف البشر باضطرابات عصبية والتي على إثرها وعلى إثر حوادث أخرى مماثلة كان ضحيتها أكثر من 400 شخص لقوا حتفهم في نيفتا على الساحل الشرقي من هونشو، ورغم وجود اتفاقيات تحد من إلقاء النفايات الخطرة في البحار إلا أن الدول الصناعية مازالت تلقي تلك النفايات الخطرة في الصحارى وبحار الدول الفقيرة حتى اليوم ولم يعد خافيا على أحد أن هناك شركات ومؤسسات غربية تعمل في مجال تخزين النفايات السامة ونقلها إلى خارج الحدود مستغلة بذلك فقر الدول لتعقد مع أنظمتها صفقات مشبوهة وبمقتضى هذه الاتفاقيات تستقبل الدول الفقيرة النفايات السامة مقابل مبالغ مالية زهيدة غير آبهة بشعوبها وبالبيئة وبالأخلاقيات وبهذه الطريقة يتم تخلص الدول الصناعية من هذه النفايات إلى الدول النامية ووفقا لبحوث وتقارير دولية كثيرة أن هناك أدلة دامغة لدى البشرية على أن العديد من الشركات التابعة للدول الغربية قد أوجدت لها مقابر لدفن النفايات الخطرة والسامة لدى الدول الفقيرة، ومن تلك الأدلة ما قامت به شركات بريطانية وإيطالية وألمانية وشركات أخرى قادمة من دول أوروبية عندما قامت هي الأخرى بتفريغ حمولاتها من النفايات الخطرة في نيجيريا حيث بلغ الأمر أن قامت إحدى الشركات الإيطالية نيابة عن الشركات الأخرى التي تصدرت العملية وقامت بتزوير أوراقا حقيقية حيث بلغ حجم هذه النفايات اكثر من 3000 طن معبأة في علب صفيح رقيق وضمنتها موادا مسرطنة وأخرى مشعة حيث افرغت تلك الشركة حمولتها من المواد السامة في إحدى المزارع في قرية كوكو الساحلية في نيجيريا بعد أن قامت الشركة بدفع مبلغ مالي متواضع لصاحب المزرعة ولم تقم هذه الشركة بدفن تلك النفايات السامة بل تركتها عرضة للأمطار والهواء والرطوبة وعبث الأطفال في القرية التي كانت تبعد عن تلك النفايات بعشرات الأمتار فقط، غير أن الصحف النيجيرية كشفت هذه الفضيحه فتدخلت الحكومة النيجيرية وطالبت الشركة الإيطالية بسحب نفاياتها من الأراضي النيجيرية وهذا ماهو إلا مثال واحد من جملة أمثلة كثيرة تتداولها وسائل الإعلام بين الحين والآخر والتي تدور كلها حول فضائح طمر النفايات الخطيرة والسامة القادمة من الدول الصناعية إلى الدول الفقيرة فلا يستبعد أبدا أن يكون هناك أي من تلك النفايات أو غيرها من السموم الخطرة مدفونة أو مطمورة في الاراضي اليمنية القريبة من السواحل كالحديدة وأبين والمخاء في محافظة تعز وحضرموت والمهرة أو في الجزر اليمنية مثل جزيرتي سقطرى وكمران وغيرها من محافظات البلاد لاعتبار أن اليمن تقع على شريط ساحلي يقدر بأكثر من 2500 كيلو متر مربع ومفتوح دون أي رقابة دقيقة وعرضه أيضا لتهريب النفايات وغيره عبر الحدود البرية المفتوحة إلى اليمن خصوصا في ظل ضعف الإمكانات الحكومية وهشاشة الهياكل الأمنية خلال هذه المرحلة الدقيقة وضعف الوازع الديني والولاء الوطني لدى البعض من ضعفاء النفوس ويمكن الإشارة هنا وبقوة إلى تلك البؤر المتفحمة والحمراء الملتهبة الغريبة في شكلها في مدينة الحديدة اليمنية الواقعة على البحر الاحمرخلال العام الجاري 2013م تلاه اكتشاف مطمر آخر للسموم في منطقة الحصبة الجراف في العاصمة اليمنية صنعاء والذي كان على اثره أن انتشرت وبصورة غير معهودة ومتوقعة كثير من الأمراض السرطانية والأمراض الجلدية والأمراض الرئوية والمعوية وأمراض الفشل الكلوي والكبد وغيرها منتشرة في أوساط المجتمع اليمني وخصوصا منها في المناطق الساحلية .

وعلى كل حال وعودة لما سبق انه وفي المدى المتوسط تعبر وتمر من الحدود الاوروبية كل خمس دقائق شحنة جديدة من النفايات الخطرة وتسجل حوالي 100 ألف عملية نقل من هذه النفايات سنويا فعلى سبيل المثال بلغ حجم النفايات الخطرة التي عبرت حدود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي في أوروبا عام 1988م أكثر من 25 مليون طن وعدد 9000 عملية عبور لنفس العام فما بالنا اليوم ونحو نعيش في العقد الثاني من الالفية الجديدة وعلى الصعيد نفسه أيضا صدرت دول أميركا الشمالية نفايات خطرة إلى البلدان النامية، كما تقوم أيضا دول الاتحاد الاوروبي بإرسال نحو اكثر من 120 الف طن من النفايات الخطرة إلى الدول النامية والفقيرة ومن خلال هذه المعلومات والأرقام المذهلة والمتزايدة حول عبور وطمر النفايات الخطرة والسامة العابرة للقارات والمتجهة نحو البلدان الفقيرة الامر الذي ادى إلى تزايد القلق الدولي واعتماد اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عام 1989م والذي افضى إلى أن عدم التحكم في المطامر القديمة للنفايات الخطرة سوف يترتب عليه مخاطر بيئة خصوصا بعد اكتشاف العالم أن هناك اتجارا دوليا غير مشروع في النفايات السامة والخطرة رغم أن التخزين على السطح والدفن للنفايات ظلا خلال العقود الماضية أكثر الطرق شيوعا لإدارة النفايات الخطرة وقد ظل ذلك إلى أن قامت بعض الدول الصناعية باكتشاف تقنيات ومعالجات حديثة لنفايات محددة فعلى سبيل المثال لا الحصر لجأت كل من النمسا والمانيا وسويسرا إلى إحراق النفايات العضوية السائلة الخطرة وإخضاعها لمعالجات فيزيائية – كيميائية إلى أن تزايدة تكنولوجيا الإحراق باستخدام أفران أقواس البلازما عند درجة حرارة عالية لإدارة النفايات الخطرة كما وضعت دول اوروبية أخرى قائمة أساسية بالنفايات الخطرة والنفايات الأخرى التي ينبغي التحكم فيها أثناء عملية النقل عبر الحدود مع التشديد على عمليات نقل النفايات والتخلص منها في البلدان الصناعية والتي زادت خلالها العمليات غير القانونية لطمر هذه النفايات والإتجار فيها، ومنذ تسعينيات القرن الماضي برز إلى السطح مصطلح منع التلوث الذي يهدف إلى اتخاذ جملة من الاجراءات والتدابير العلمية والعملية للمخلفات الصناعية من خلال منع ظهور المخلفات الصلبة والخطيرة وتقليصها نظرا لضخامة تكلفة معالجة تلك النفايات والتعقيدات المتصلة بها والذي ينبغي ترويجه على أوسع نطاق حتى تنخفض الحوادث المهنية وحوادث البشر وتعزيز الكفاءات الصناعية والقدرة التنافسية لاعتبار أن منع انتشار النفايات يقلل من تدخلات المواد الأولية ويوفر الطاقة ويخفض أيضا حجم النفايات الواجب تخزينها ومعالجتها أو التخلص منها فكلما قل حجم النفايات قلت نفقات شراء وتشغيل معدات التحكم في التلوث وتقل أيضا الحوادث أثناء نقل النفايات وتقل معه أيضا إنشاء المرافق التي عادة ما تكون خارج المواقع الخاصة بالنفايات وهذه التدابير كلها سوف تقل بالطبع من حجم المشكلات الصحية والبيئية والسياسية وتقل معها مخاطر المسؤولية التي قد تنشأ في المستقبل عند ممارسة التخلص غير السليمة من تلك النفايات ..ووفقا للمراجع العلمية والصحية العالمية هناك حوالي أكثر من 50% من الملوثات البيئية والنفايات الخطرة يتم التخلص منها بواسطة التكنولوجيا الحديثة اليوم، ومن المتعارف عليه أن إعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها من جديد كانا يمارسان في بعض البلدان لأسباب اقتصادية ومن أكثر الأمثلة شيوعا على ذلك هو إعادة استخدام خردوات المعادن والقناني الزجاجية وغيرها وهذا النوع يحظى اليوم باهتمام متزايد من قبل كثير من البلدان العالم والتي منها اليمن ولا شك أننا نرى بأم أعيننا اليوم الكثير من شبابنا الذين يعملون في جمع هذه المخلفات كمخلفات الحديد ومن مخلفات تلك الأواني والعلب والقنينات البلاستيكية والزجاجية من شوارع ومقالب العاصمة صنعاء ومن عواصم المحافظات والتي تجمع ويتم تدويرها من جديد. ومن الأهمية بمكان أن يكون ذلك التدوير وفقا لمعايير وطرق علمية دولية حديثة وبإشراف الجهات الرسمية وجمعية حماية المستهلك، غير أن هذا النوع من التدوير يحظى اليوم باهتمام دولي متزايد ففي هنغاريا مثلا يتم تدوير ما مقداره 35% من النفايات الخطرة ويتم على ضوئها استعادة مواد كثيرة كالمذيبات وكثير من المعادن إلى حالتها الأصلية بما في ذلك الكروميوم والزئبق والنحاس وتفيد التقديرات العلمية أن حوالي 80% من المذيبات و50% من نفايات المعادن في مجاري النفايات السائلة في الولايات المتحدة الأميركية يمكن إعادة تصنيعها بواسطة التكنولوجيا الحديثة .

ونهاية القول: ينبغي على قيادة الدولة والحكومة اليمنية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه ما يحدث في البلد من تهديد للبيئة ولحياة الإنسان والحيوان وأن تولي جل اهتمامها لهذه القضية في البحث والتحري عن مطامر أخرى للسموم الاسرئيلية الفتاكة والنفايات الخطرة السامة التي تفتك بالمجتمع اليمني والتي تدخل البلاد بطريقة رسمية أو عن طريق التهريب بعيد عن أعين الجهات الرسمية حيث أن هناك مؤشرات خطيرة تعرض لها المجتمع اليمني جرى ذلك ولنا العبرة في ما أشرت إليه آنفا في ما حدث في أكثر من دولة فقيرة وما تلته من اكتشافات أخرى لمطامر جديدة من السموم والنفايات الخطيرة على الإنسان والبيئة لاعتبار أن ادارة النفايات الصلبة في أنحاء المعمورة أصبحت اليوم هي من الأمور المهمة التي تهدد البيئة والصحة والسلامة لكل أفراد المجتمع والبشرية برمتها .

الانتحار الاقتصادي

غالب حسن البحري

المستفيد الوحيد من دعم المشتقات النفطية هم الأغنياء وهوا يعلم نسبتهم مقارنة بنسبة عامة الشعب والتي تصل إلى أكثر من 80% من إجمالي السكان يمثلون الطبقة المسحوقة في اليمن مقارنة بمستوى الدخل في العالم ، فمن المتضرر الأكبر في هذه الحالة الأغنياء أم عامة الشعب؟

<،، مع تقديري للدكتور يحيى بن يحيى المتوكل صاحب مقال الملف الاقتصادي المنشور في جريدة الثورة يوم الأحد الموافق 27/10/2013م في العدد (17874) والذي أشار فيه إلى الاختلالات الاقتصادية المالية والإدارية وحصرها في أربعة جوانب رئيسية من وجهة نظره وهي فاتورة الأجور وما في حكمها ودعم المشتقات النفطية وسعر الصرف للريال وأذون الخزانة ، إضافة إلى ذلك أنه تحسر لعدم رفع أسعار المشتقات النفطية ومساواتها بالأسعار العالمية خلال أزمة 2011م والتي وصل سعر اللتر الواحد للبترول بأكثر من 300 ريال تقريبا وأشار إلى أن المستفيد الوحيد من دعم المشتقات النفطية هم الأغنياء وهوا يعلم نسبتهم مقارنة بنسبة عامة الشعب والتي تصل إلى أكثر من 80% من إجمالي السكان يمثلون الطبقة المسحوقة في اليمن مقارنة بمستوى الدخل في العالم ،فمن المتضرر الأكبر في هذه الحالة الأغنياء أم عامة الشعب؟ وندرك جميعا ماذا حصل بالمواطن اليمني عندما ارتفع سعر الدبة البترول إلى أكثر من ثمانية آلاف ريال في عام 2011م مع الأزمة السياسية التي قيدت حركة المجتمع بسبب ارتفاع أسعار وسائل النقل وأسعار السلع والخدمات وتحولت حياة المواطنين إلى جحيم.

الدكتور يحيى المتوكل أحد الكوادر الاقتصادية المحلية ولم يأت من خارج البلد ،فهو يعلم علم اليقين بمشاكل اليمن وأثرها على الاقتصاد والتنمية ، وكان أحد الخبراء العاملين في وزارة التخطيط ومن ثم أحد قيادييها ويعلم بخفايا التخطيط الذي أصبح اسما فارغا لايعبر عن التخطيط الحقيقي الذي يهتم بمتابعة وتقييم مشاكل الاقتصاد والمجتمع واقتراح المعالجات اللازمة للحد من تأثيرها على استقرار المجتمع.

ويعرف أيضا أنه تم إعداد برنامج للإصلاح الاقتصادي بعد حرب عام 1994م من قبل خبراء تابعين للمؤسسات الدولية وبدأ تنفيذه عام 1995م لإنقاذ الاقتصاد اليمني من حالة الانهيار ، والآن بعد 19 عاما من بداية تطبيق برنامج الإصلاح ، أظهرت الدراسات العلمية أنه فشل في عملية الإصلاح الاقتصادي وعجز عن تحقيق الإصلاحات المالية والإدارية لترشيد الإنفاق وربط الوظيفة بالعمل ، ونجح في رفع أسعار السلع والخدمات بعد رفع الدعم الحكومي، وفتح باب الاستيراد بعد تحرير التجارة وإغراق أسواق البلاد بالسلع المستوردة ، وإصابة الاقتصاد المحلي بالركود ما أدى إلى ندرة فرص العمل في القطاعات الإنتاجية والخدمية والاعتماد على وظيفة الدولة في مواجهة مخرجات التعليم العشوائي، ذلك ما أثقل موازنة الدولة دون جدوى اقتصادية وضاعف من حجم البطالة ،كما عمل البرنامج على توسيع هياكل الدولة وبصورة عشوائية لا تتناسب مع حاجة العمل وهذا أدى أيضا إلى مضاعفة عجز الموازنة العامة، وتجاهل البرنامج أهم الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد وهي بناء الإنسان هدف التنمية ووسيلتها وبناء وتطوير قاعدة الإنتاج الاقتصادي في الزراعة والصناعة والسياحة والتي تشهد تدهور وتراجع في نشاطها ، وبمعنى آخر برنامج الإصلاح الاقتصادي ركز على الإصلاحات السعرية على حساب معاناة الشعب أكثر من التركيز على تطوير البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية وخلق فرص العمل لتشغيل الشباب بدلا عن الانتظار للوظيفة العامة للدولة .

اليمن يواجه تحديات عديدة تهدد أمنه واستقراره في ظل نظام العولمة وثورات الربيع العربي التي أفرزت واقعا معقدا يتسم بالفوضى وضعف تطبيق النظام والقانون، ومن هذه التحديات الملفات الساخنة التي أوجدتها الصراعات السياسية والقبلية والمذهبية وتمثل ألغاما في طريق بناء الدولة الحديثة المنشودة ، والملفات هي ملف محاربة الإرهاب (تنظيم القاعدة)، ملف الحوثي ،ملف الحراك الجنوبي والشمالي والغربي والشرقي ،ملف التعويضات عن أضرار الحروب والصراعات السياسية في صعدة، وأبين ،وصنعاء ،وملف تعويضات النازحين وإعادة الإعمار ،هذه الملفات تتطلب مليارات الدولارات على حساب التنمية المستقبلية التي يطالب بها الشعب اليمني ، وهناك أعمال التقطعات والتخريب لخطوط نقل البترول والغاز والكهرباء وما تسببه من أضرار سلبية على الاقتصاد وعلى حياة المواطنين وعلى موازنة الدولة التي تواجه عجزا كبيرا في مواردها.

يتبين من هذا الواقع المؤلم الذي تمر به اليمن ، أن المرحلة الحالية لا تحتمل أية زيادة في الأسعار وعلى الدولة أن تستمر في سياسة الدعم الحكومي للمواطن الذي يواجه خطر الفقر الناتج عن ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة ،ولذلك فإن أولوية المرحلة تتمثل في سرعة إعادة بناء الدولة على أساس مخرجات مؤتمر الحوار الوطني التي لا تتعارض مع الثوابت الوطنية لوحدة اليمن وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وتهيئة البنية التحتية لمقومات الدولة التي تساعد على فرض هيبتها وبسط نفوذها وإصلاح الإدارة الحكومية على أسس ومعايير علمية بعيدا عن التقاسم الحزبي الذي أضر بدولة الوحدة ومنجزاتها.

اليمن في هذه المرحلة لا يبحث عن الإصلاحات السعرية بقدر ما يبحث عن الأمن والاستقرار الذي يساعد على تحريك عجلة التنمية وإعادة الاعتبار للإنسان اليمني الذي أصبح يعيش تحت خط الفقر بسبب الصراعات السياسية التي أثرت على استقرار اليمن وعدم الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية التي يتطلب استثمارها توفر الإرادة السياسية المستندة على النظام والقانون لاستغلال الموارد وتوظيفها لخدمة المواطن وتطوير مستوى معيشته ، فاليمن تاريخيا يمثل مخزونا إستراتيجيا للأمن الغذائي وللقوة البشرية لسكان الجزيرة العربية والخليج طوال العصور القديمة ، وعلينا أن نعمل على استعادة الدور التاريخي لليمن في هذه المنطقة الحية من العالم وتخرج الشباب من دوامة القات الذي استحوذ على عقولهم وقدراتهم وأوقاتهم بإنشاء المشاريع الإنتاجية وتوفير الحوافز المشجعة لهم في مناطق الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو السياحي واحتواء الشباب الباحثين عن العمل وإعادة تأهيلهم وتأطيرهم في القطاعات الإنتاجية والخدمية وذلك لن يكون إلا في ظل دولة قوية ومستقرة وحكومة وطنية تمثل اليمن لا تمثل الأحزاب ، وهذا ما ينتظره الشعب اليمني من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي يجب أن تعبر عن حلم الجماهير في تأسيس الدولة اليمنية القوية المبنية على أساس التداول السلمي للسلطة والابتعاد عن الأفكار والشطحات التي لا تخدم وحدة اليمن أرضا وإنسانا ولا تخدم مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها أبناء اليمن المتعطشون للحياة الكريمة وللعمل والأمن والاستقرار واستعادة السمعة التاريخية التي كان يتمتع بها أجدادهم، أملنا كبير بأن اليمن سوف يخرج من هذه الأزمة بدولة قوية قادرة على بسط نفوذها وتطبيق النظام والقانون والتوجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيد لليمن مجدها الحضاري ومكانتها التاريخية، وأبناؤها قادرون على استعادة دورهم التاريخي في بناء اليمن.

● مدير عام التخطيط م / المحويت